نظرة شاملة

تشرف على أنظمة الحكم في العالم

يا عائب القدما بسوء نظامهم ... يهنيك عصرك للشرور منظما

تلك الشرور لها التمدن معدن ... والعلم والفن الملفق منتمى

لا تسفك الوحش الضواري دهرها ... ما يسفك الانسان في يوم دما

هذا ابن آدم فطرةٌ وحقيقةٌ ... لا يخدعنك إن أراد تكتما

توطئة

نعم هكذا حقيقة ابن آدم . لم يتقدم منذ ألوف السنين حتى اليوم ذراعاً أو ذراعين في شرف انسانيته وفنائه واحيائها مع انه تقدم مسافات هائلة واسعة تدهش قوة العقل وقوة التصور في الاختراعات والاكتشافات والعلم والفن والصناعة وتأنق المعيشة وترفها والطب وسرعة المواصلات وتسهيلها . ان تقدم البشر في جميع هذه الامور لا يجعلهم بنظر مفكرهم الحاذق أرق نفساً وأطيب من أجدادهم الأولين سكان الغابات والكهوف وعشراء البهائم والوحوش . بل نرى آفات البشر بين أفرادهم وجماعاتهم لا تزال هي هي . وإذا أردنا شيئاً من التفصيل قلنا : لا ننكر ان هذه الآفات قد خفت وطأتها في بعض حالات المجتمع ولكن بعضها الآخر اشتدت وطأته في حالات أخرى من حالات المجتمع بحيث بقي مستوى المجموع على ما كان عليه في الأزمنة القديمة . ومن ثم يصح لنا ان نحكم حكماً جازماً بغير تردد إن أنظمة البشر في دورهم وأممهم قديماً وحديثاً قد أفلست تماماً وخابت كل الخيبة في اكساب المجتمع البشري رقياً روحياً صحيحاً .

وقد حان لنا ان نلتفت التفاتةً عامةً إلى أنواع هذه الأنظمة التي اختارها الناس في ما مضى ولا يزالون يعوّلون على كثيرٍ منها في عصرنا الحاضر .

أنواع الأنظمة الحكومية ونتائجها

وموازنة بين نوعيها الأعظمين

إن استقصاء أنواع الأنظمة التي عرفتها حكومات العالم أمر شديد لا يستطيعه قلمنا في الوقت الحاضر وان استطاعه بعد بذل الجهد فليس من الحكمة أن يتناوله في مقال واحد كمقالنا الحاضر لأنه يدعو الى السآمة وتشويش الذهن وإعناته على غير فائدة تستحق الذكر ولهذا نكتفي في ما يلي بأهم أنواع الأنظمة الحكومية وهي هذه :

النظام الديني — النظام المطلق — النظام الاقطاعي — نظام تقديس القوة والمهارة — النظام النازي — النظام الدستوري — النظام الشيوعي .

أما النظام الديني فهو على حقّ مقامه وقداسة مصدره لا يصلح إلاّ للامة التي تدين بدين واحد وان وجد بينها جماعات تخالف دينها العام فليس لها حق المساواة بالسواد الأعظم الذي تخالفه ديناً . وبديهي ان شرط هذا النظام غير متوفر للامم في زماننا الحاضر ولا فيما جاوزه من الأزمنة وأبرز الأمثلة على نظامه الديني حكومات بني اسرائيل وحكومة الخلفاء الراشدين في غير الاسلام . وفي وقتنا حكومة ابن السعود في الحجاز ونجد . وحكومة الامام يحيى في اليمن فان أحوال هاتين المملكتين تساعدها على استمادة الأحكام الدينية الشرعية في شبه الجزيرة العربية .

وأما النظام المطلق فقد كان عليه المعوّل في الأمم القديمة من بابل وأشور ومصر والخزر والفرس والترك والبربر والشعوب الأوربية القديمة . ولم يخرج عن هذا الحكم قديماً إلاّ قدماء اليونان والرومان . وهو لا يزال معمولاً به في كثير من القبائل الافريقية والأقاليم الهندية وفي جزر اليابان . وهذا الحكم رجح بطبيعته سيئاته على حسناته كما تدلنا حوادث التاريخ وشواهد الحوادث الحالية . وانما تسعد البلاد وسكان البلاد في ظل الحكم المطلق حين يكون الحاكم عاقلاً عادلاً خبيراً . وهذه الخلال الثلاثة قلما اجتمعت في ولي الحكم . ومن الملوك المطلق السلطة الذين نعمت بلادهم ورعاياهم في ظلهم معاوية الأموي وعبد الملك الأموي وأبو جعفر منصور العباسي وحفيده هرون الرشيد وابن حفيده عبد الله المأمون

والسلطان محمود الثالث العثماني وصلاح الدين الأيوبي ومحمد علي باشا الكبير ومن سلالته الخديوي سعيد باشا . والامبراطور شارلمان والامبراطور الألماني فريدريك الثاني والقيصر الروسي اسكندر الثاني وأمير جبل لبنان بشير الشهابي . ويمكننا ان نعدّ من هذه الطبقة مئة رجل من فضلاء أصحاب السلطة المطلقة . ولكن اذا شئنا أن نحصي أرذياء أهل العقد والحل من زمانهم اجتمع لدينا الوف من الملوك والأمراء . فكيف ينتج أهل العقل بخيرات وبركات حكم مطلق والعاذ لا يبنى عليه حكم .

وأما النظام الاقطاعي فهو أفظع من النظام المطلق لأنه عند التحقيق هو هو مع زيادة دواعي الجور والقساوة فيه بتقسيم أملاك الدولة الى عدة قطع يقطع ملكها أو أميرها العام كل قسم منها رجلاً يجعله أميراً مطلقاً على ذلك القسم يضرب عليه الضرائب والمكوس كيفما شاء، وكل ما يهم الملك من أعماله هو أن يؤدي ذلك الأمير التابع له ما فرض عليه سنوياً من الأموال والأرزاق وجند واستلام الاقطاع يكون بالمزايدة فالذي يعاهد الملك على تقديم أكبر جعالة له هو الذي يفوز برضاه ذلك الاقليم من المملكة ولو كان الرجل المزايد كما هو الغالب شر المتزايدين خلقاً وأقدرهم وأجرأهم في الجور وارهاق الناس على الف صورة وصورة .

وقد فشى الحكم الاقطاعي بين الدول الأوربية في القرون الوسطى التي انتهت باصطلاح علماء التاريخ في أواسط القرن الخامس عشر للمسيح. وكانت مدته أطول في أجزاء السلطنة العثمانية حيث بقي الى أواسط القرن التاسع عشر . ولا يزال الحكم الاقطاعي معمولاً به في بعض البلاد الهمجية .

وأما نظام تقديس القوة والمهارة وتقديمها على الحق والفضل والرحمة فأوضح صورة له في التاريخ طريقة الحكم التي اختارها ليقورغوس اسبرطة قديماً لجمهوريتهم والذي وضع لهم هذا النظام المعوج وسجل مراده وشروطه رجل منهم اسمه ليكورغوس . وقد سرى نظام تقديس القوة والبطش من يونانيي اسبرطة الى غيرهم من الأمم فدشروا شيئاً من روحه بين أحكامهم وعاداتهم ، وفي جملة هؤلاء عرب الجاهلية فإن تحليلهم السلب والنهب والاعتداء بحجة الغزو وافتخارهم في هذا السبيل بحسب ناحية من نواحي ذلك النظام الجاهلي

حتى ظهر الاسلام فأبطله كما أبطل غيره من المفاسد . ولكن عرب الجاهلية في ما عدا هذه الناحية أي ناحية الغزو كانت أحكامهم ومعاملاتهم شورورية نبيلة فيما بينهم لما طبعوا عليه من الصدق والصراحة والجرأة وعزة النفس .

وأما النظام النازي الألماني ويسميه كثيرون النظام الهتلري — وقد انقضى بانقضاء هتلر — فروحه الخبيثة هي روح النظام الأسبرطي بتقديم القوة على الحق مع غرضين خبيثين هائلين لم يكن النظام الأسبرطي يشتمل عليهما . الغرض الأول إذابة حق الفرد بحذافيره ومحو كرامته الشخصية لمجاد مصلحة الدولة ومبادئها ومطامعها، فليس الرعايا كلهم إلا مئات آلات مختلفة التأثير والقوة وهي خرساء صماء هامدة الشعور تتصرف بها الدولة حيث تشاء وحسبما تشاء . والغرض الثاني التسلط رويداً رويداً على ممالك العالم وشعوبه واستعبادهم وتسخيرهم جميعاً تحت النير الألماني بحيث يصبح الجنس كلهم خدماً أذلاء لشعب الألماني والألمان أنفسهم خدماً أذلاء لدولتهم . وهذا المبدأ بالغ منتهى الجور والتوحش حتى أن الفرائص ترتعد لطوله بمجرد تصوره والتأمل هنيهة فيه . والذي وصل إلينا من مدونات التاريخ أن حب التسلط على العالم خامر قلوب دول وملوك قبل هتلر والألمان ولكن على غير تلك النية الخبيثة نية التسخير والتذليل والاستعباد ، بل على شكل أخف وطأة وأقل مقتاً وجوراً على شكل تبادل المنفعة والكرامة بين الغالبين والمغلوبين مع السعي جهد الطاقة في تمازج وتآلف الفريقين في معايشهم وعاداتهم وتقاليدهم بأمل أن تعمهم جميعاً وحدة قومية أو روابط قوية تشبه الوحدة القومية . هكذا كانت الأماني القعسية بعد المساعي الجبارة في نفوس اسكندر المكدوني وقياصرة الرومان وملوك العرب وناطيون الأول .

بقي علينا الالتفات برهة أطول الى النظامين الباقيين النظام الدستوري والنظام الشيوعي وهما أشهر تلك الأنظمة وأقربها الى نيل ثقة أهل العقول ولكنهما مع ذلك لا يستحقان هذه الثقة لما فيهما من دواعي الخوف والخلل كما سيرى القارىء قريباً .

هذان النظامان نرى الخصومة الدودة قائمة بين أتباعهما على قدم وساق إلى حد ينذر البشر بحرب عالمية ثالثة لا تبقي ولا تذر . والعياذ بالله من تحقيق هذه المخاوف بعد اتساع الخرق على الراقع .

حزب النظام الدستوري أو الفردي أو الديموقراطي سواء كان بصورة جمهورية أو بصورة حكم ملكي مقيد تمثي في طليعته دول الولايات المتحدة الأميركية . وبريطانيا العظمى وفرنسا .

وخصمه العنيد النظام الفيوعي أو السوفيتي أو البولشفيكي وواضع لوائه الناطق بلغته دولة روسيا المعروفة اليوم باسم الاتحاد السوفياتي وينعم مبادئها ومساعيها سرًّا وجهراً جماعات قوية في كل قطر من أقطار العالم وبينها شرقنا العربي والصين والهند وكثير من ممالك أوربا وأميركا .

إن النظامين يتخاصمان خصاماً لم تشهد العيون مثله ولا سمعت الآذان بمثله . وقد ينقلب هذا التخاصم بعد سنوات يسيرة إلى تطاحن استئصال وفناء . والذي نراه إن القيمين يبقون مالك الشر بعد هذا التطاحن لن يتمتعوا بعيشة دعة وسعادة ورغد سواء كان النصر للدستوريين او للشيوعيين فكل من النظامين حري أن يضمر أمماً واضطهاداً للبشر وعن أن يكافح الشقاء الذي يهددهم كفاحاً موفقاً مجدوداً .

لا ننكر أن النظام الديموقراطي أو الدستوري يرتكز على قواعد نظرية هي في منتهى الجلال والجمال لأن المراد منها تأييد الحرية والاخاء والمساواة . ولكنه كلما أصاب هذا الهدف الشريف مرة اخطأه مراراً ما دامت الثروة المالية في هذا النظام هي العامل الأعظم على التصرف بأحواله وتعيين مصيره . ومن ثمَّ أصبحت شروط النظرية الثلاثة الحرية والاخاء والمساواة أقرب الى الوهم منها الى حقيقة راهنة تشاهدها العيون وتلمسها الأيدي . فالمال هناك هو الذي يوجه الانتخابات النيابية وغيرها من الانتخابات كما يشاء ، إذ يشتري من أصوات الناخبين ما يشاء . فأين يكون إذن نصيب الصواب والاستحقاق الصحيح ومكارم الأخلاق والفضائل السامية إزاء تلك القوة الغاشمة من المال . ان نصيب هذه المحامد لا يكون حينئذٍ إلاَّ صفراً الى الشمال . ومما يزيد الطين بلة والطنبور نغمة في هذا المثال الاجتماعي شيوع شركات الاحتكار لكثير من الأصناف مما هو عند التحقيق سلب مقنّع لجانب كبير من أموال الناس وثمرات أتعابهم . وكل ذلك منشأه انحصار معظم أموال الأمة بأيدي فئة معينة من الرجال لا يزيد عددهم على واحد في المليون من مجموع الأمة . وكم نرى في البلاد

الديموقراطية بيت غني عظيم يتمتع بأعظم ملاذ الحياة وأطيب مطاعمها وأبهج مباهج الدنيا وهو مع ذلك لا يستغرق إلا عشر دخله المالي، ثم يدخر تسعة أعشاره الباقية في خزائنه الحديدية أو في المصارف الكبيرة. وحوالي ذلك البيت الغني ألف بيت يكاد أصحابها يقتلهم الفقر جوعاً وعرياً وسوء معيشة. فما الذي يستفيده أصحاب هذه البيوت المساكين من ادعاء المدعين أن نظامهم الديموقراطي الشريف... قائم على ثلاثة أعمدة راسخة متينة البنيان هي الحرية والإخاء والمساواة... ألا يرى أولئك المساكين ان هذه الدعوى زور وبهتان أو نفاق في نفاق. وانما يستخدمها أولياء الأمر خدراً قوياً لأعصاب خمسة وتسعين في المئة من أبناء الأمة لكي تتحمل أحمالهم الطعنات الدامية التي يجود بها عليهم الباقون من شركائهم في الوطن وهم خمسة في المئة.

هذا هو الوجه الحقيقي العملي للنظام الديمقراطي في عصرنا الحاضر مما يؤدي بين الفترة والفترة. والفترات كلها قصيرة الأمد الى ثورات دامية واضرابات واعتصابات وقلاقل آخذ بعضها برقاب بعض لها أول وليس لها آخر. فأي منصف يدّعي الكمال أو مجاورة الكمال للنظام الديمقراطي.

وأما النظام الشيوعي فان اتباعه ينعون على خصومهم الديموقراطيين ما تقدمت الاشارة من أنواع الخلل وضروب الجور الاجتماعي مع بطء سير المعاملات الرسمية عندهم تبعاً لشروط نظامهم الديموقراطي المذكور. ولا شك ان الشيوعيين يجسمون مساوىء خصومهم ويبالغون فيها ثم يعطفون على نظامهم الشيوعي فيذكرون في البراهين على فضله عدم وجود اعتصابات واضرابات ومجاعات في بلادهم ثم يذكرون تقارب رعاياهم في الثروة والتمتع بمعيشة حسنة مع سرعة سير المعاملات الرسمية عندهم.

فيرد عليهم الديموقراطيون قائلين. ان المعيشة في المجتمع الشيوعي متقاربة الدرجات كما يدّعي أصحابها، ولكنها على كل حال عيشة ذات مستوى منخفض ليس فيها من أطايب الحياة بمقدار يستحق الذكر طعاماً وشراباً وكسوةً ومأوى. وأهم مما ذكر ينتقدون على الشيوعيين سلب حرية الفرد وكرامته في سبيل طاعته العمياء لدولته ونظام دولته. فهم في هذا المبدأ الجائر يجرون مجرى الحزب النازي الألماني كما انهم ينتكرون منهم أشد الانتكار عدم مبالاتهم بالدين وأوامر الدين ونواهيه. متخذين الكفر والالحاد ديناً لهم.

وتقول نحن ان أغنال الدين خطأ بل عناد بارد لا معنى له لا سيما بعد ما أثبت بالتنويم المغناطيسي واستحضار الارواح وانتقال الأفكار وازدواج الأشباح وصدق كثير من الأحلام وغير ذلك من متعلقات علم الغيب أن النفس البشرية لا تفنى بفناء جسدها وان بعد الموت غير عالم أرواح وان جهلنا كيفيته . وان لهذا العالم صلة بعالمنا الحالي وان جهلنا مقدار هذه الصلة وشروطها ان هذه الامور كلها قد ثبتت الآن علميًّا حتى ان كثيرين من العلماء اعترفوا بها وقد كانوا يجحدونها ولا يزال الى الآن فريق ينكرها وهو فريق غير كبير . وفريق آخر عظيم يتردد بشأنها بين النفي والاثبات . وعلى هذه يقوم أساس الأديان الراقية من يهودية ونصرانية ومحمدية .

ما الذي نستنتجه ؟

ان ما تقدم معنا بيانه لا يكلفنا عناء في استخراج النتيجة المبتغاة عليه . بل دعانا سياق الحديث في صدر هذا البحث إلى ذكر النتيجة المذكورة . ولا بدَّ هنا من العود الى ذكرها وهي أن نظم الحكم في العالم ليس بينها نظام واحد كان كافلاً برفاهية البشر وأمنهم وراحتهم وان تفاوتت تلك النظم في حسنها أو قبحها في السبيل السوي الواجب اتخاذه لأجل تأمين البشر واسعادهم ؟ والذي يلوح لنا أن هناك سبيلين ، فالسبيل الأول منهما شديد البعد والصعوبة وان لم يدخل في حيز المستحيل . والسبيل الثاني أقل بعداً وصعوبة وإن اعترضته عقبات جمة لا يستهان بها .

أما السبيل الأبعد الذي لا يعد مستحيلاً فهو أن تجعل ممالك المعمور كلها عناية مملكة واحدة لها مركز عام تتولاه أقطاب هذه المملكة العالمية وقد يجعل هذا المركز دائماً . وقد يتصوب ضرب مهلة له من السنين فاذا انقضت المهلة اتخذ لهذا المركز مكان آخر ثم مكان ثالث الى ما شاء الله . وأما ممالك المعمور الحاضرة فتكون شبه ولايات تابعة ذلك المركز ولا بدَّ أن تتمتع كل منها باستقلال داخلي اداري واسع النطاق مع تبعيتها للمركز في التدابير العامة وفي كثير من التدابير وفي كل القوانين والاحكام أو في جلها .

هذه الفكرة الجريئة يتبناها اليوم بعض دعاة الرجال ولكن العرف بشأنها لا يزال ضعيفاً فاذا امتد واشتد حامت الآمال حواليها .

هذه الفكرة الجريئة مشغولة في قدمها فقد عرج عليها منذ أربعة وعشرين قرناً الفيلسوف اليوناني أفلاطون وبسط مجملاتها وفصلاتها في كتابه المعروف . بجمهورية أفلاطون . ثم هبَّ لنصرتها الفيلسوف المستعرب التركي الأصل أبو نصر الفارابي منذ احد عشر قرناً

وهو الرجل الذي يلقبه العرب بالمعلم الثاني لانهم يلقبون أرسطو اليوناني أو كما يسمونه إرسطاطاليس المعلم الاول اذ انتبسوا من مؤلفاته اليونانية كثيراً من ألوان العلم . وقد بسط الفارابي آراءه وتصوراته بشأن ترحيد دول بني آدم في كتابه « المدينة الفاضلة » ثم تناول هذا الموضوع وعالجه حسب آرائه منذ ثلاثة قرون الكاتب الفرنسوي جاك جاك روسو .

واليوم عاد أناس من كبار المفكرين الى هذه العقلية التي كان أسلافنا معذورين في أن يضربوا صفحاً لاول وهلة بسهولة ما كان عليه المحصور من صعوبة مواصلات وتبادل معاملات وتضاءل الوقت الطويل ولو بين مصر وسوريا مثلاً في القول بين مصر وسيبريا أو بين سوريا وأستراليا الى ما هنالك ذلك من الاقطار المتباعدة . هذا فضلاً عن اليأس من استخدام وسيلة لتفاهم الناس بألسنتهم وأقلامهم . ومن ثم كانت فكرة توحيد المصور تحت راية دولة واحدة أمراً مدهشاً أقرب الى الحكايات الخرافية والتصورات المستملحة المراد منها أنس التفكهة أو لذة التسلل . وكثيرون من أصحاب المزاج العصبي الحاد كانوا لا يحسبون هذا المشروع إلا سخرية وتدليل مجانة وسخافة عقل .

وأما اليوم فلا نقول أنه أصبح تحقيقه على قاب قوسين منا، بل نعترف أنه لا يزال على جانب عظيم من الصعوبة . ولكن كثيراً من مصاعبه قد زالت بفضل تقارب المسافات وسهولة المفاوضات بفضل القطر الحديدية والطيارات والبرق والبريد والهاتف . وأما تفاهم البشر مكاتبة ومخاطبة فلسنا ننظر إليه نظرة يأس متحسر كما كان أسلافنا ينظرون . بل أصبح من الجائز لنا أن نتصور أملاً وطيداً بتيسير هذه الأمنية العظيمة عن طريق تعميم لغة السيبرانتو السهلة البسيطة التي وضعها واصمودها لأجل هذه الغاية غاية التفاهم البشري عموماً فاذا تضافرت الهمم والمساعي بين الأمم على جعل درس هذه اللغة اجبارياً في المدارس ولو سنة أو نصف سنة يحشر درسها في أثناء هذه المدة القصيرة بين بقية الدروس فبحكمها دارسوها ولا تمضي عشر سنوات حتى نرى كل زاوية بل كل قرية من هذا المعمور فيها من يحسنون لغة السيبرانتو تكلماً وكتابة بحيث يصبح العارفون بها وقد لا يقلون بالتدريج عن نصف مجموع البشر وسطاء فعالين للتفاهم العمومي . هذا مع احتفاظ كل فرد وكل شعب بلغته الخصوصية في كل الأحوال التي لا يحتاج فيها الى وسيلة تفاهم بينه وبين الغريب عن لغته ذلك عندما لا تقع معاملة أو مفاوضة بينه وبين هذا الغريب أو عندما يقع بينهما ذلك ولكي يكون واحد منهما طارقاً لغة الآخر .

الى هنا انتهينا من تقديمنا وتقديرنا بشأن اتخاذ السبيل الأصعب لانشاء رابطة بشرية

عامة تتكفل بالسلام أمام والأمن التام وتقضي على مخاوف الحروب بين الأمم وتقي به المصائب والويلات الفادحة لمخارق الأرض ومغاربها بجعل هذا الكوكب السيار المسمى أرضاً تحت ادارة وتدبير دولة واحدة فاذا نجم حيناً بعد حين في هذا الاقليم من هذه الدولة أو في ذاك الاقليم ثورة أو فتنة فلا يكون الخطب الا خفيفاً محمولاً « يمكن حينئذٍ اخماد الثورة والفتنة في أقصر وقت على أبسط صورة ».

ولنلتفت الآن الى السبيل الثاني الذي هو أقل صعوبة وبعداً وآمال البشر بتحقيق أعظم هذا السبيل القريب ولو قريباً نسبياً يقوم باختيار المحاسن التي ثبت ظهورها من النظامين الديموقراطي والشيوعي واجتناب عيوبهما التي ثبت أيضاً ظهورها فيجعل من هذه النحلة وهذا المزيج الحكيم لقيام حكم جديد لا يلبث أن تعم بركاته الخافقين وتتخذه طوعاً واختياراً جميع العناصر البشرية . هذا مع السعي الى توحيد ما يمكن توحيده بين أجزاء المعمور في الثقافة والتعليم والنقد والموازين والمكاييل والمقاييس وازالة الحدود والعوائق السفرية ومواقع الترخص والارتزاق هنا أو هناك فتزول ثلاثة أرباع مخاوف الناس المستحوذة اليوم على قلوبهم ومشاعرهم وهو تدبير عالمي يتطلب عقولاً جبارة . وجبارة العقول لم تحرمنا الطبيعة وجودهم ، بل يمكننا العثور على أفراد منهم في كل بقعة من بقاع الأرض ولكن الذي يحوز أن يعوزنا ونخشى أن تكون الطبيعة قد حرمتنا فهو وجود جبارة الفضل والفضيلة والاخلاص والنزاهة والاخلاق الكريمة فاذا وجد ولو عشرة رجال ذوي مناصب عالية على هذا الطراز بين دول الأرض وشعوبها استبشرنا بالنجاح والفلاح وانتشاع هذا الكابوس الثقيل عن صدورنا والا فعلى الدنيا وما كنيها السلام .

وتأييداً لكلمتي الختامية هذا أنقل للقارىء أبياتاً من قصيدة لي حديثة تناولت فيها ناحية من مشكلات العالم وحوادثه على أثر انتهاء الحرب المسكونية الاخيرة :

وقامت وفود ومؤتمرات لتحقيق آمالنا الغاليه
بروقٌ رعودٌ غيومٌ ولكن من الغيث خالية خاويه
ألا إنما طي جذع الاراكة لا فرعها العلة العاتيه
أينفعها رش أوراقها وأصاب علتها باقيه
إذن ما عهود اللسان تي بل عهود الضمير هي الباقيه

اللاذقية — سورية

الدوار مرقص
عضو المجمع العلمي السوري